

نبذة عن التعاون في مجال التجارة

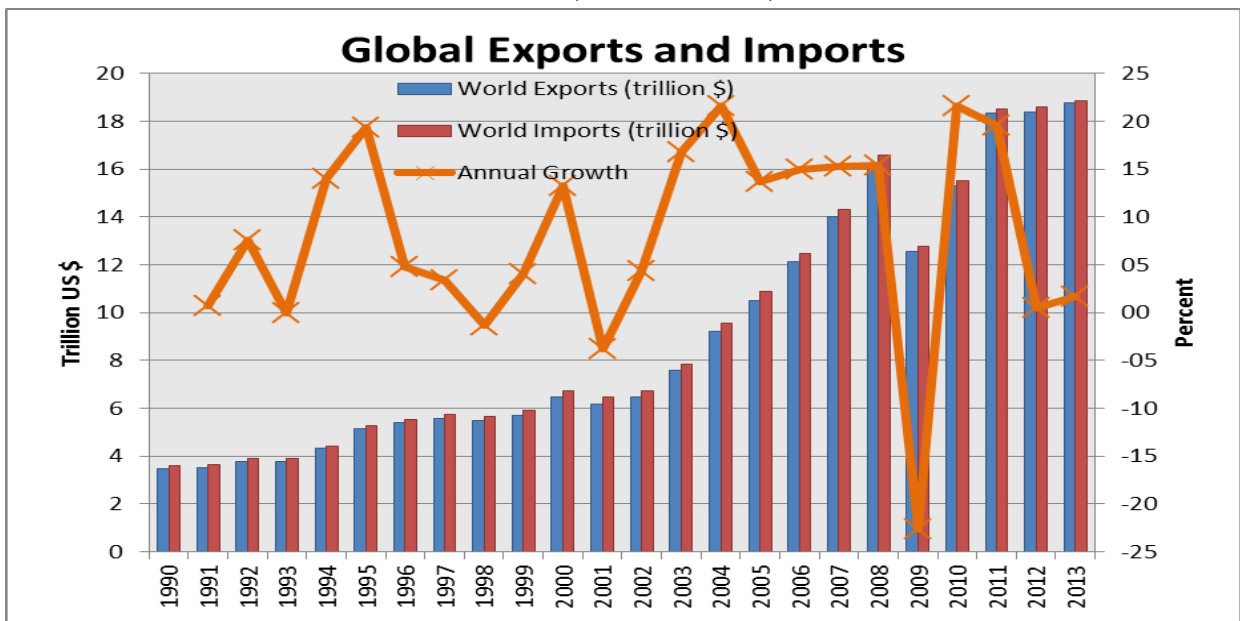
تم إعداد هذه الوثيقة بمعرفة مكتب تنسيق الكومسيك بغية تقديم موجز حول التطورات التي شهدتها مجال التجارة على الساحة العالمية، وداخل الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا بغية إبراز جهود التعاون التي بُذلت مؤخرًا في مجال التجارة تحت مظلة الكومسيك.

تمثل التجارة الدولية حافزًا هامًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الأدلة إلى أن التجارة تسهم في تعزيز التنمية والحد من الفقر من خلال تحقيق النمو عن طريق زيادة الفرص التجارية والاستثمار، وكذا من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية عن طريق تطوير القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، اتخذت العديد من البلدان خطوات هامة على طريق تشجيع المزيد من التجارة وتطوير بيئتها من خلال المبادرات متعددة الأطراف، أو الإقليمية، أو الثنائية. ونتيجة لذلك، شهد حجم التجارة العالمية زيادة هائلة، كما تم إثراء التكوين السلعي للتجارة، وتحول توجهها نحو دول العالم النامي.

1- آخر المستجدات في التجارة العالمية

فيما بين عامي 2003 و2008، سجلت التجارة الدولية نموًا كبيرًا، تلاه انخفاض هائل عام 2009، متبوعًا بتعافٍ بطيء منذ ذلك الحين. وبحسب منظمة التجارة العالمية، كان متوسط التجارة العالمية بين عامي 2003 و2008 يصل إلى 16.5%. وفي حين تعافت التجارة العالمية في عام 2010، واستمرت في الزيادة خلال العامين 2012 و2013، كان التحسن بطيئًا، وأخفق في اللحاق بمعدلات النمو خلال مرحلة ما قبل الأزمة، ونتج ذلك عن الشكوك التي ثارت حول منطقة اليورو واليابان، وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، والاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط.

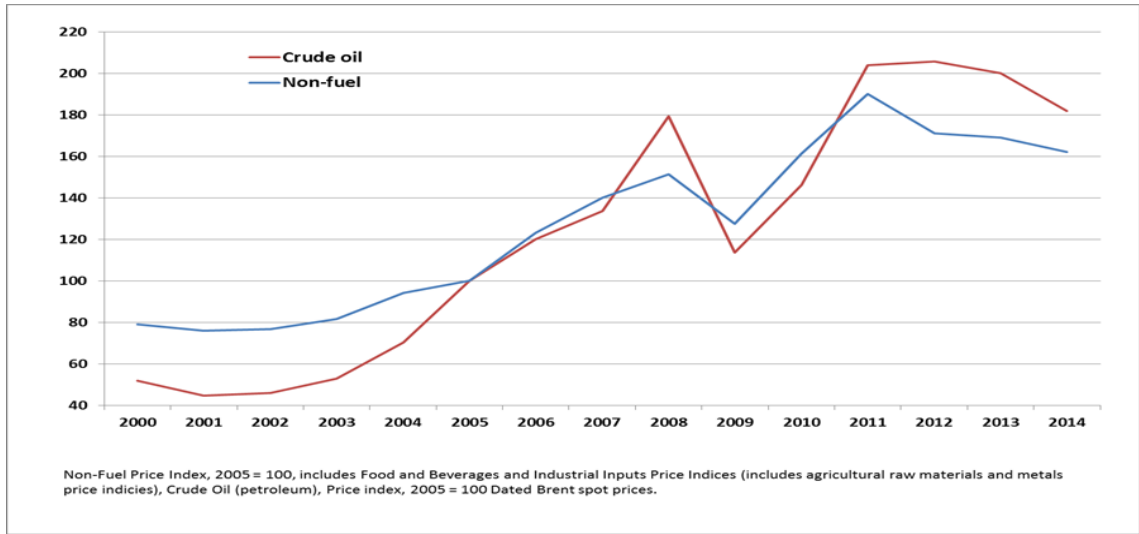
الشكل 1: الصادرات والواردات العالمية (2000-2014)



المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

وفي إطار مؤشرات مستويات العرض والطلب العالمية، شهدت أسعار السلع ارتفاعاً مطرداً منذ عام 2003 بسبب النمو العالمي القوي، وزيادة الإنتاج الصناعي العالمي، وخاصة في الاقتصادات الناشئة (وتحديداً الصين)، وتزايد عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، واتجاه انخفاض قيمة الدولار الأمريكي. وفي مقابل الانخفاض الحاد في أسعار السلع عام 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ارتفعت الأسعار بقوة في عام 2010 وعام 2011. وعلى الرغم من ذلك، استمرت أسعار السلع الأساسية في التراجع منذ عام 2012. وفي عام 2014، انخفضت أسعار السلع الأساسية بنسبة 6.3 في المائة، ويرجع ذلك في الأساس إلى ضعف الطلب العالمي، خاصة في الاقتصادات الناشئة، وزيادة إمدادات النفط والمعادن.

الشكل 2: تطورات مؤشرات أسعار السلع (2005=100)



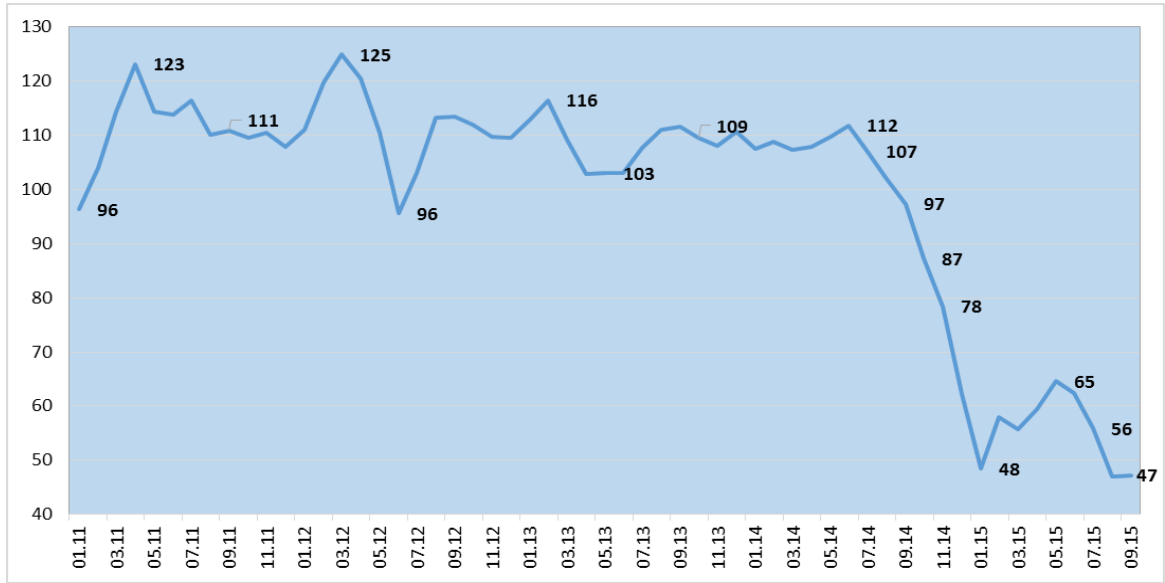
المصدر: صندوق النقد الدولي

وعلى الجانب الآخر، شهدت أسعار النفط تراجعاً حاداً في عام 2009، بعد ارتفاعها في منتصف عام 2000، إلا إنها عاودت الزيادة مجدداً منذ أواخر عام 2010 نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط. وظلت أسعار النفط مستقرة نسبياً في حدود 111 دولاراً للبرميل بين عامي 2011 و2013. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً بنسبة 44.4 في المائة لتصل إلى 60 دولار فيما بين يونيو/ حزيران وديسمبر/ كانون الأول 2014. وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط مجدداً لتسجل 48 دولاراً للبرميل في يناير/ كانون الثاني 2015، فإنها شهدت انتعاشاً جزئياً في النصف الأول من عام 2015. ومن ناحية أخرى، شهدت أسعار النفط انخفاضاً منذ شهر يوليو/ تموز عام 2015، حيث بلغ متوسط الأسعار 47 دولاراً للبرميل في أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول 2015، تحديداً بسبب زيادة حدة تقلبات أسعار الصرف، والمخاوف من انخفاض الطلب على النفط في اقتصادات الأسواق الناشئة.

وقد لعبت عوامل العرض والطلب دوراً في انهيار أسعار النفط في السنوات الأخيرة. فمن جانب العرض، ساهمت زيادة إنتاج النفط في الدول خارج منظمة الأوبك، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا التحول في

سياسة الأوبك نحو الإبقاء على حصتها السوقية من خلال الحفاظ على مستوى إنتاجها بدلاً من استهداف نطاق سعري معين، في انخفاض حاد في أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت زيادة الإنتاج في العراق والزيادة الجزئية في الإنتاج في ليبيا على زيادة حجم إمدادات النفط كذلك. أما من حيث الطلب، فقد كان ضعف الطلب في بعض الدول المتقدمة وتباطؤ وتيرة النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة، ولا سيما الصين، من العوامل التي أثرت على أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك، كان لتحسن كفاءة استخدام الطاقة دور هام في تباطؤ استهلاك النفط على الصعيد العالمي.

الشكل 3: أسعار خام برنت شهرياً (دولار/برميل)



المصدر: إحصائيات أسعار السلع وفقاً لصندوق النقد الدولي

والجدير بالذكر أيضاً أن هناك العديد من المستجدات الهامة التي شهدتها ساحة تعزيز التجارة العالمية منذ عام 2013. لقد وصلت المفاوضات التجارية إلى مرحلة مهمة عام 2013 من خلال عقد اتفاقية "حزمة بالي"، التي اشتملت على مجموعة منقاة من القضايا التي تناولتها مفاوضات جولة الدوحة. واتفق الوزراء على هذه الحزمة مع نهاية مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري التاسع، الذي عقد في بالي في ديسمبر/ كانون الأول 2013، وتشتمل الحزمة على عشرة قرارات وإعلانات وزارية تتناول قضايا تسهيل التجارة والزراعة والتنمية. ومن أهم عناصر حزمة بالي اتفاقية تسهيل التجارة، التي تهدف إلى تبسيط التجارة من خلال القضاء على "الروتين" وتبسيط الإجراءات الجمركية، كما تحتوي على أحكام خاصة للبلدان النامية لمساعدتها على تنفيذ الاتفاقية. وتُقدر الفوائد التي ستعود على الاقتصاد العالمي بما يتراوح بين 400 مليار و 1 تريليون دولار أمريكي (التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية، 2014). وقد اعتُمد النص النهائي لاتفاقية تيسير التجارة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. ومن المنتظر أن تُفعل الاتفاقية بعد حصولها الموافقة الرسمية من ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. وحتى سبتمبر/ أيلول 2015، كانت 17 دولة قد وافقت رسمياً على اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

2- الاتجاهات الحديثة في الحركة التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

شهد إجمالي حركة التجارة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة ثابتة على مدى العقد الماضي. ومع ذلك، ففي عام 2009، وبالتوازي مع انخفاض حجم حركة التجارة العالمية، انخفض إجمالي حجم التجارة الخاص بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 27% مقارنة بالعام السابق. وكان انخفاض حجم صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر حدة، إذ نجم ذلك عن تراجع الطلب على النفط من جانب الاقتصادات الكبرى. ونتيجة لانتعاش الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط والسلع، سجلت إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي زيادة قدرها 26.9% خلال عام 2010، و 29.9% خلال عام 2011. وعلى الرغم من ذلك، فبعد ارتفاع طفيف عام 2012، انخفض إجمالي حجم صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 3.3% للعام الثاني على التوالي، عام 2014، حيث بلغ 2,1 تريليون دولار أمريكي. وقد ساهمت عدة عوامل في انخفاض إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2014، بما في ذلك تباطؤ وتيرة نمو الطلب العالمي، وانهيار أسعار النفط في عام 2014، والتحويلات السياسية المستمرة في العديد من الدول في الشرق الأوسط.

وقد وصل إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي تحقيق زيادة متواضعة على مدى السنوات الثلاثة الماضية، وبلغ 2.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2014. ومن ثم، استقر إجمالي حجم التبادل التجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي في نفس الحدود، حيث بلغ حوالي 4.2 تريليون دولار أمريكي في هذه الفترة.

وتبقى هناك سمتان تشكلان خطراً على إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي في المستقبل؛ السمة الأولى هي الدور المهيمن الذي يلعبه الوقود المعدني في الصادرات، إذ بلغ نصيب الوقود المعدني في إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي 60.2% خلال عام 2014 (خريطة التجارة الصادرة عن مركز التجارة الدولية)؛ ولذا فإن تذبذب أسعار النفط يشكل خطراً كبيراً بالنسبة للدول المصدرة للنفط. أما السمة الثانية فهي أن نصيب الدول العشرة صاحبة الحجم الأكبر في التبادل التجاري داخل منظمة التعاون الإسلامي بلغ 76.9% من إجمالي حجم تجارة المنظمة مع العالم خلال عام 2014، وهذا ما يعني أن حجم التجارة الخارجية لمعظم الدول الأعضاء محدود، وأنها تعتمد بقدر كبير على تصدير القليل من السلع؛ وبالتالي، نجد أن مساهمة هذه الدول في حجم التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي محدودة للغاية. ويتسم إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي بكونه أكثر تنوعاً من صادراتها، إلا أن أكبر عشر دول من البلدان الأعضاء مازالت تحافظ على أكبر نصيب من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي.

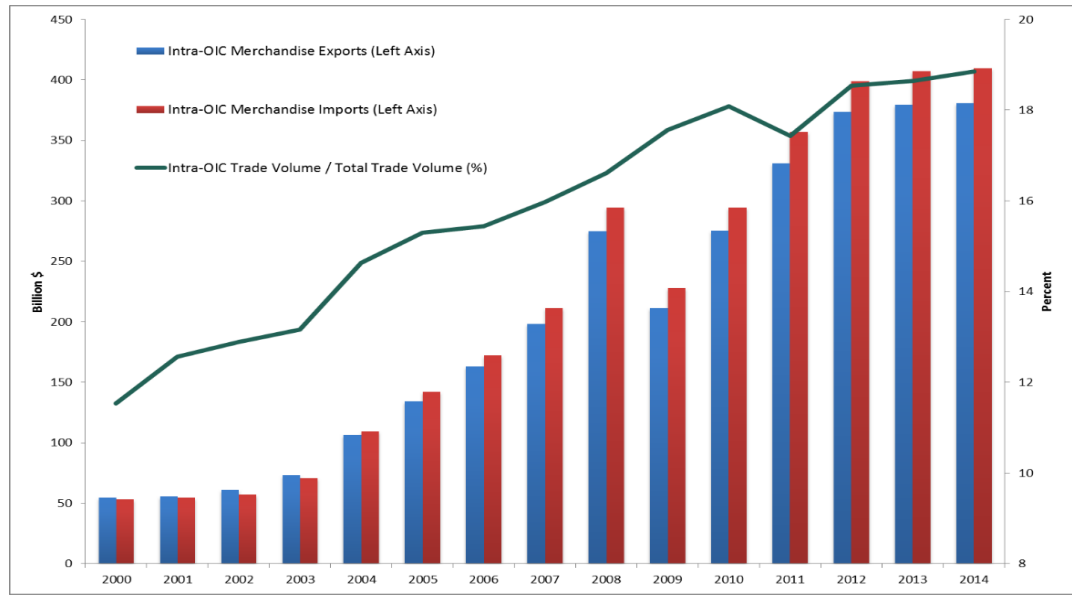
3 - المستجدات في مجال التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من ضخامة إمكاناتها، تتخلف حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كثيراً عن المستوى المرغوب، وذلك جراء العديد من المشكلات الهيكلية الرئيسية. وثمة عوامل رئيسية لا تعوق عملية التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فحسب، بل ومسار النمو الاقتصادي المستدام كذلك، وهي: ارتفاع معدلات التعريفات الجمركية، والحواجز التجارية غير الجمركية، وارتفاع تكاليف النقل، وعدم كفاية الموارد المالية، وبدائية نظم الدفع والأنظمة المصرفية، وعدم تنوع الهياكل الاقتصادية، والاختلافات بين المعايير والمقاييس الفنية، والإجراءات الجمركية المرهقة، وصعوبة استخراج تأشيرات السفر لرجال الأعمال.

وبالرغم من هذه التحديات، فقد أظهرت حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة ملحوظة خلال الأعوام الأخيرة، ساهم فيها بشكل كبير ارتفاع أسعار السلع، والزيادة الملحوظة في حركة التجارة لأكثر من عشر دول من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد شهدت نسبة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعاً كبيراً لتبلغ 18.8% خلال عام 2014، وبلغت نسبة الصادرات فيما بين الدول الأعضاء 17.7% من إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي، فيما وصلت بلغ حجم الواردات فيما بين الدول الأعضاء 19.9% من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي. ويوضح الشكل 4 أدناه اتجاهات حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2000.

ومن بين الدول العشرة صاحبة النصيب الأكبر من حجم تجارة منظمة التعاون الإسلامي في عام 2014، جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى، تليها تركيا، والمملكة العربية السعودية، وإيران، واندونيسيا، وماليزيا، وباكستان، وعمان، والعراق، وسوريا. ويبلغ حجم التجارة في هذه الدول العشرة 69.5% من التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 4: المستجدات في حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
2000-2014 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

4-التعاون في مجال التجارة تحت مظلة الكومسيك

لطالما كان تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أحد الأهداف الأساسية للكومسيك. فمنذ عام 1984، استهدفت الكومسيك العديد من البرامج والمشروعات بغية تعزيز التعاون التجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وحيث أن نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هو المشروع الرئيسي في مجال التجارة، فقد أصبح تفعيله قاب قوسين أو أدنى، بمجرد انتهاء الدول الأعضاء من بعض مهامها فيما يتعلق بتنفيذه. وتشمل العديد من المبادرات الهامة الأخرى مختلف آليات التمويل التجاري وائتمان الصادرات داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مثل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والخريطة الاستراتيجية الخاصة بتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمعارض التجارية، وإضفاء الصبغة المؤسسية على معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، والمساعدة الفنية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

وقد أدخلت استراتيجية الكومسيك، التي تم اعتمادها في عام 2012، ديناميكية جديدة على جهود التعاون في مجال التجارة التي تقام تحت مظلة الكومسيك. فوفقاً للاستراتيجية، من شأن جهود التعاون أن تركز على المشكلات الهيكلية التي تحول دون الدفع قدماً بحركة التجارة بين الدول الأعضاء وسائر دول العالم. في هذا الصدد، حددت استراتيجية الكومسيك أربعة مجالات ذات مردود، ألا وهي: تحرير التجارة، وتسهيل التجارة، وتمويل التجارة، وتشجيع التجارة.

وبما أن فريق العمل المعني بالتجارة هو أحد أدوات استراتيجية الكومسيك، فقد عقد الفريق ستة اجتماعات حتى الآن، تركز الاهتمام في كل منها على موضوع معين يتم تحديده من خلال إجابات الدول الأعضاء على الاستبيان الذي يتم توزيعه في وقت سابق.

اجتماعات فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة خلال عام 2015

انعقد الاجتماع الخامس لفريق العمل المعني بالتجارة في 26 مارس/آذار 2015 في أنقرة، تركيا. وفي الاجتماع، ركز فريق العمل المعني بالتجارة على تحسين دور وكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. إن وكالات ائتمان الصادرات هي مؤسسات أو مرافق مالية أسستها الحكومات، وتتمثل مهمتها الأساسية في دعم وتشجيع الصادرات والاستثمار الخارجي من خلال تقديم الخدمات المالية اللازمة لدعم المعاملات التجارية والاستثمارات الدولية.

بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، يعتبر دعم ائتمان الصادرات مجالاً جديداً نسبياً، فمن بين 57 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة، تمتلك 23 دولة فقط وكالات ائتمان للصادرات، أو بنك اعتمادات التصدير (بنك اكسيم)، أو برامج مماثلة. ومن بين هذه الدول، تمتلك كل من مصر وإندونيسيا وإيران وكالات للتأمين والإقراض معاً، ليصل العدد الإجمالي للهيئات في المنطقة إلى 26 هيئة.

وهناك أيضاً بعض الكيانات الإقليمية العاملة في إطار منظمة التعاون الإسلامي مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

وبعد مداوات مثمرة، خلص الاجتماع الخامس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة إلى بعض التوصيات الخاصة بالسياسات وهي:

- تشجيع الدول الأعضاء على دراسة الاحتياجات التمويلية للمصدرين وتقييمها.
- حث الدول الأعضاء على تعزيز التعاون في المعاملات فيما بين وكالات ائتمان الصادرات التابعة لها.
- تشجيع الدول الأعضاء على مراجعة سلامة وكالات ائتمان الصادرات بغية تحسين الأداء العام لها.
- دعوة الدول الأعضاء لتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص في إطار وكالات ائتمان الصادرات.

وقد عُقد الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة في 17 سبتمبر/أيلول 2015 تحت عنوان "تأسيس هيئات فعالة لتيسير التجارة في البلدان الأعضاء في الكومسيك". وتهدف الهيئات وطنية لتيسير التجارة إلى زيادة مستويات تيسير التجارة، ويمكن تعريفها بأنها عملية تبسيط إجراءات عمليات التجارة الدولية. وعلى

مدى التاريخ، شجعت المنظمات الدولية البلدان على إنشاء هيئات وطنية لتيسير التجارة. وفي الآونة الأخيرة، وضعت منظمة التجارة العالمية هذه المسألة ضمن مفاوضات اتفاقية تيسير التجارة (المادة 22.3)، التي حصلت على الموافقة في بالي في ديسمبر/ كانون الأول عام 2013.

وقد وضعت 39 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من أصل 57 دولة، مجموعة متنوعة من آليات التنسيق التي يمكن أن يُطلق عليها هيئات وطنية لتيسير التجارة. ومن ثم، يمكن القول بأن الأغلبية العظمى من الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي قد امتثلت لمتطلبات اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى، تواجه العديد من البلدان الأعضاء بعض العقبات، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى، عند محاولة تأسيس هيئات وطنية لتيسير التجارة. وتشمل بعض العقبات الرئيسية؛ عدم وجود أولوية سياسية، وعدم تحديد وكالة رائدة، وعدم وجود أهداف واضحة، وعدم وجود أمانة دائمة، وعدم عقد اجتماعات منتظمة للهيئات.

وبعد مداوات مستفيضة حول هذا الموضوع، سلط فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة الضوء على توصيات السياسات التالية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

- تأسيس نظم اتصالات فعالة داخل إطار عمل الهيئات الوطنية لتيسير التجارة
- إشراك القطاع الخاص في أنشطة الهيئات الوطنية لتيسير التجارة
- تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء لتأسيس/الإبقاء على هيئات وطنية فعالة لتيسير التجارة
- تصميم معايير لتقييم أداء الهيئات الوطنية لتيسير التجارة القائمة

ومن المقرر عقد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة في 25 فبراير/ شباط 2016 تحت عنوان "تعزيز امتثال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمعايير الدولية".

أما الآلية التنفيذية الثانية التي قدمتها استراتيجية الكومسيك، فهي إدارة دورة المشروع. فمن خلال إدارة دورة المشروع، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحاً للمشروعات المختارة التي تقدمها الدول الأعضاء ممن سجلوا في فريق العمل المعني بالتجارة. وفي عام 2015، وقع الاختيار على ثلاثة مشروعات قدمتها الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي للحصول على التمويل المقدم من مكتب تنسيق الكومسيك.

الدول الأعضاء التي وقعت / صادقت على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية
فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2015

رقم	الدول الأعضاء	اتفاقية الإطار		بريتاس		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي		تسليم قوائم الامتياز
		المصادقة	التوقيع	المصادقة	التوقيع	المصادقة	التوقيع	
1	البحرين	√	√	√	√	√	√	√
2	بنجلاديش	√	√	√	√	√	√	√
3	بنين	---	√	---	√	---	√	---
4	بوركيينا فاسو	---	√	---	√	---	√	---
5	الكاميرون	---	√	---	√	---	√	---
6	تشاد	---	---	---	---	---	---	---
7	جزر القمر	---	√	---	√	---	√	---
8	كوت ديفوار	---	√	---	√	---	√	---
9	جيبوتي	---	√	---	√	---	√	---
10	مصر	---	---	---	√	---	√	---
11	الجابون	---	---	---	---	---	---	---
12	جامبيا	√	√	√	√	√	√	√
13	غينيا	---	√	---	√	---	√	---
14	غينيا بيساو	---	√	---	√	---	√	---
15	اندونيسيا	---	√	---	√	---	√	---
16	إيران	√	√	√	√	√	√	√
17	العراق	---	---	---	---	---	---	---
18	الأردن	√	√	√	√	√	√	√
19	الكويت	√	√	√	√	√	√	√
20	لبنان	---	---	---	---	---	---	---
21	ليبيا	---	---	---	---	---	---	---
22	ماليزيا	√	√	√	√	√	√	√
23	المالديف	---	---	---	---	---	---	---
24	موريتانيا	---	√	---	√	---	√	---
25	المغرب	√	√	√	√	√	√	√
26	النيجر	---	√	---	√	---	---	---
27	نيجيريا	---	√	---	√	---	---	---
28	عمان	√	√	√	√	√	√	√
29	باكستان	√	√	√	√	√	√	√
30	فلسطين	---	√	---	√	---	---	---
31	قطر	√	√	√	√	√	√	√
32	المملكة العربية السعودية	√	√	√	√	√	√	√
33	السنغال	---	---	---	---	---	---	---
34	سيراليون	---	√	---	√	---	---	---

	√	√	√	√	√	√	الصومال	35
	---	√	---	√	---	√	السودان	36
√*	√	√	√	√	√	√	سوريا	37
	---	√	---	√	√	√	تونس	38
√	√	√	√	√	√	√	تركيا	39
√	√	√	√	√	√	√	الإمارات العربية المتحدة	40
	---	---	---	---	√	√	أوغندا	41
13	17	32	17	33	30	40		

* تم تعليق عضوية الجمهورية العربية السورية خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي لمنظمة التعاون الإسلامي.
